ERCİYES AKADEMİ, 2021, Özel Sayı,726-741
https://doi.org/10.48070/erciyesakademi.940047

İSRAİL'DE KANUN BASKISI VE TOPLUM DIŞLAMASI ARASINDA KALAN MÜSLÜMAN KADIN

Seyfullah KORKMAZ[1] Taghread KEADAN[2]

Özet

Bu araştırmada, İsrail'deki Filistinli kadının yeri ve imajı; medeni, hukukî, iktisadî, içtimai ve siyasi hakları ile bu haklarından ne seviyede faydalandığı hususları araştırılmıştır. Konu, örf, adet ve geleneklerin hâkim olduğu toplum bakışı ile hukuk, kadın hakları, kadının korunmasını ihtiva eden uluslararası sözleşme ve antlaşmalardaki hükümler göz önüne alınarak incelenmiştir.

Filistinli kadın, bir yönden milli kimlik, Araplık ve Arap azınlıktan olmasından kaynaklanan tüm sorumlulukları yüklenirken diğer yönden de genel olarak Araplara karşı, özel olarak da kadınlara karşı uygulanan ırkçı ayrımcılığın sıkıntılarına tahammül etmektedir. Bunun yanında kadın çalışma haklarına karşı yapılan bir kısım hukuksuzluklarla da karşılaşmaktadır. Bu hukuksuzlukların bir kısmı, Arap bölge ve şehirlerinden sorumlu mahalli yönetimler tarafından yapılmaktadır. Arap bölge ve şehirlerinden sorumlu mahalli yönetimler Arap azınlığa karşı sorumluluk ve görevlerini gereği gibi yapmamaktadırlar. Bu durumlar, kadının işgücü piyasasındaki rolünü etkilemektedir.

Araştırmada, sorumlularca, kadınlara çalışma fırsat ve güvencesinin sunulmadığı, kadınlara uygun çalışma ortamlarının hazırlanmadığı, kadınlara uygun toplu taşıma araçlarının temin edilmediği, yanlarında çocukları bulunduğu anlarda dahi gerekli hassasiyetin gösterilmediği, İslam toplumu içerisinde de miras mal taksimi uygulamasında, din ile kanuna aykırı olduğu halde kadına haksızlık edildiği, akrabaları tarafından genç yaşta evlenmeye zorlandığı vb. hususlar tespit edildi.

Araştırmada Tavsiye Edilen Hususlar:

1. Kadınlar, bilimsel ve insanî ihtisas alanlarında araştırmalara yönlendirilmelidir.
2. Kadınlar, eğitim bakanlıklarında öğretmenlik yapmak ve çalışmak amacıyla sadece eğitim ve öğretim alanlarına odaklanmamalıdır. Çünkü, bilimsel alanlarda işsizlik oranı diğer alanlara göre daha düşüktür.
3. Arap kadınının siyasete iştiraki ve parlamentoda temsili iyileştirilmelidir.
4. Genel olarak kadın haklarını, özel olarak da İsrail'deki Arap azınlığın haklarını savunmak ve kendilerine karşı uygulanan ırkçı ayrımcılığına karşı koymak amacıyla kadınların siyasi partilere katılımları kolaylaştırılmalıdır.

Anahtar Kelimeler: Kadın, hukuk, Araplık, Ayrımcılık, Filistinli olmak

[1]Prof. Dr.,Ahi Evran Üniversitesi, Fen Edebiyat Fakültesi, Türk Dili ve Edebiyatı, seyfullahkorkmaz@ahievran.edu.tr
[2]Dr., Al-Qasemi Academic College of Education, tajread.keadan@mail.huji.ac.il
Makale Geliş Tarihi: 20.05.2021, Makale Kabul Tarihi: 27.07.2021

MUSLIM WOMEN ARE AMONG THE OPPRESSORS OF THE LAW TO OVERTHROW ISRAELI SOCIETY

Abstract

This study is intended to reveal the status and image of Palestinian women in Israel, as the study discusses the reality of Palestinian women and their degree of attitude and enjoyment of their civil, economic, social and political rights, and the rights of women. The international law, conventions and conventions that have been established to guarantee and protect women's rights on the other hand.

Through this study, the researcher believes that Arab women bear the burden of their subordination to Arab nationalism and minority on the one hand, and the burden of racial discrimination against Arabs in general and against women in particular, and that local authorities responsible for Arab areas and Arabs , Because it does not fulfill its responsibility towards the Arab minority as required, especially as regards securing employment opportunities for women, and providing adequate conditions for women's work in terms of securing public transport and securing the care required in the event of their children.

The study recommended that:

1. Women are directed to study scientific and humanitarian fields.
2. Lack of focus and orientation in education specializations in order to work in the field of teaching and appointment in the Ministry of Education only; Because in the scientific fields there is a lower unemployment rate among women compared to others.
3. The need to improve the status of Arab women in political participation and parliamentary representation.
4. Improving their participation in political parties in order to protect the rights of women in particular, to protect the rights of the Arab minority in general and to confront the racial discrimination against them.

Keywords: Women, rights, Arabism, discrimination, Palestinian

❋ ❋ ❋

المرأة المسلمة ما بين اضطهاد القانون وإجهاض المجتمع في إسرائيل

الملخص

هدف هذا البحث إلى الكشف عن مكانة وصورة المرأة الفلسطينية في إسرائيل، حيث يناقش البحث واقع المرأة الفلسطينية ومدى حصولها وتمتعها بحقوقها المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحقوق المرأة وفقاً لنظرة المجتمع الذي تحكمه العادات والتقاليد والأعراف من جهة، ونظرة مقارنة مع القانون والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نصت على كفالة حقوق المرأة وحمايتها من جهة أخرى.

وأوصت الدراسة بضرورة:

1. توجه النساء لدراسة التخصصات العلمية والإنسانية.
2. عدم التركيز والتوجه نحو تخصصات التربية بهدف العمل في مجال التدريس والتعيين في وزارة المعارف فقط؛ حيث أن التخصصات العلمية نسبة البطالة فيها بين النساء أقل من غيرها.
3. ضرورة تحسين وضع المرأة العربية في المشاركة السياسية والتمثيل البرلماني.
4. تحسين مشاركتها في الأحزاب، بهدف الدفاع عن حقوق المرأة بشكل خاص والدفاع عن حقوق الأقلية العربية بشكل عام والتصدي للتمييز العنصري الممارس ضدهم.

الكلمات المفتاحية: المرأة، الحقوق، العربية، التمييز، الفلسطينية.

❋ ❋ ❋

مقدمة

لا يختلف واقع المرأة الفلسطينية في إسرائيل عن غيره من الدول العربية الأخرى المحيطة بها؛ حيث تحكمه العادات والتقاليد والموروثات الثقافية التي تعتبر المرأة تابعاً للرجل وترفض الاعتراف باستقلاليتها وبدورها في المجتمع (عواد، 2008)، وتزيد معاناة المرأة الفلسطينية عن غيرها نظراً لاعتبارها من الأقلية مما يزيد وضيق الخناق عليها وتضطهدها، وذلك بسبب التمييز والسياسات العنصرية هنا وهناك التي تمارسها الدولة تجاه أبناء الشعب الفلسطيني (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005).

منذ عام 1948م ومع قيام دولة إسرائيل فرضت على المرأة الفلسطينية حياة تختلف في طبيعتها عن مختلف نساء العالم، ولم يقتصر هذا الوضع على النساء الفلسطينيات المقيمات داخل الأراضي الفلسطينية سواء كانوا في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس أو كانوا داخل حدود الخط الأخضر، وإنما عانت منه المرأة الفلسطينية اللاجئة في مخيمات الشتات، حيث حرمن من حقوقهن الأساسية والبسيطة التي يفترض أن يتمتع بها جميع بني البشر على اختلاف أجناسهم وأعراقهم.

ولقد رفضت الحركات والاتحادات والجمعيات النسائية الاضطهاد الواقع على المرأة الفلسطينية في إسرائيل واتجهت إلى مناصرة المرأة والضغط على كافة الجهات التي تعرقل تقدمها وتعيق عملها والنهوض بها في المجتمع، الأمر الذي ترتب عليه مشاركة المرأة الفلسطينية في العملية السياسية (رحال، 2010)، وكفالة حقوقها وحرياتها التي نص عليها الدستور الفلسطيني والاتفاقيات والمواثيق الدولية، مما جعل المرأة تقف جنباً إلى جنب مع الرجل وتقوم بدورها وعليها ما يترتب من واجبات ومسؤوليات.

فالمرأة الفلسطينيّة أدّت في الماضي وما زالت تؤدي في الوقت الحاضر دورًا مهمًّا في البناء الاقتصاديّ والسياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ للمجتمع؛ حيث شاركت المرأة الفلسطينية في تنمية الحكم المحلي الفلسطيني، وبناء الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى دورها الأساسي في إعداد النشء والتربية والمشاركة في المجالات التعليمية والصحية(الحوراني، 2020)، كما أن المرأة الفلسطينيّة ترتبط بعلاقة وطيدة ومتميّزة مع الأرض، فقد ارتبطت بالأرض من خلال علاقات ماديّة وثقافيّة ومعنويّة؛ حيث لم تكن الأرض بالنسبة للمرأة مجرّد مصدر رزق تعيش من خلالها وتجني قوت يومها، وبدا ذلك واضحاً في العديد من الكتابات التي أشارت إلى العلاقة الوثيقة بين الثقافة والشِّعر والأرض والمرأة (عبدو، 2009).

هدف هذا البحث إلى الكشف عن مكانة وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل لكونها تعتبر تابعة للأقلية العربية وفقاً للتصنيف الإسرائيلي، كما سيناقش البحث حقوق المرأة وفقاً لنظرة المجتمع الذي تحكمه العادات والتقاليد والأعراف من جهة، ومن خلال متابعة القانون والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نصت على كفالة حقوق المرأة وحمايتها من جهة أخرى.

اعتمد باحثاهذا البحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف الظاهرة وتحليلها، وتبحث الدراسة في ثلاثة محاور: واقع المرأة العربية في المجتمع الإسرائيلي، وأثر قوانين الدولة على المرأة الفلسطينية، وحقوق المرأة الفلسطينية المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إسرائيل.

ويتبلور السؤال الرئيس لهذا المقال في: ما مدى تمتع المرأة الفلسطينية في إسرائيل بحقوقها في ظل اضطهاد القانون والمجتمع لها؟

واقع المرأة في المجتمع الفلسطيني

تعتبر النساء الفلسطينيات المواطنات في المجتمع الإسرائيلي جزءاً من الأقلية القومية الفلسطينية أو العربية، وهؤلاء الفلسطينيات يتوزعن في مختلف المدن والقرى في كافة أنحاء إسرائيل بما فيها القرى غير المعترف بها، وتواجه النساء الفلسطينيات في إسرائيل تمييزاً على كافة الأصعدة ورسخ هذا التمييز من خلال القوانين والسياسات الحكومية (لجنة العمل النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل، 2010).

وتعاني المرأة الفلسطينية بسبب ثقافة التمييز القائمة على أساس الجندر أو النوع الاجتماعي والذي يعتبر العنف الأسري أحد أشكاله، كما وتسهم الجرائم الإسرائيلية في تأجيج وزيادة هذا التمييز بسبب الضغوط النفسية التي تتفاقم بما يترتب عليها أيضاً تراجع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة تعرض النساء للعنف على اعتبار أنهن الفئة الأضعف في المجتمع الذي يغلب عليه الطابع الذكوري، وقد يأتي العنف ضد النساء على هيئة الإجبار على الزواج، أو الزواج في سن مبكر، أو إجبار الفتيات على ترك التعليم، بالإضافة إلى حرمانهن من حقهن الشرعي في الميراث من أحد الأبوين(غانم، 2014).

ولقد سعت النساء الفلسطينيات إلى تغيير واقعهن وتأطير أنفسهن بهدف طرح قضاياهن ومعالجتها وإيجاد حلول عملية لها بمعزل عن الرجال وعن الجمعيات والروابط النسائية، الأمر الذي دفعهن إلى تأسيس الأطر النسائية واعتبارها أجنحة نسائية للتنظيمات السياسية التي تندرج تحت مظلة إنسانية كان الهدف الأساسي وراء تشكيلها هو تعميق أواصر العلاقة بين النساء في مختلف مناطق فلسطين سواء كانوا في داخل إسرائيل أو في الضفة الغربية أو حتى في الدول الأخرى (عبد الهادي، 2004).

وترتب على التنظيم النسائي بعض التغيرات الاجتماعية التي عبرت عن وعي النساء الاجتماعي والسياسي ومعرفتهن بحقوقهن، وترتب عليها ازدياد نشاط النساء، وتزايد قدرتهن على الحركة والتنقل بحرية والقيام بمهمات إضافية، وزيادة ثقة النساء بأنفسهن وقدرتهن على مواجهة التمييز الذي يمارس ضدهن، أما التغيرات الفعلية التي طرأت فهي تتعلق بالحقوق المدنية للمرأة، والتغيير في بعض التقاليد والأعراف الاجتماعية (Abdu, 1994).

تم تشكيل تنظيمان نسويان عربيان، شكلا مثالا على خوض النضال على المستويين القومي والجندري، وعمل هذان التنظيمان على تعزيز الهوية القومية وعلى خلق مجتمع واجه الرجعية، وتحلى بمعايير التقدم والانفتاح، التنظيم الأول هو تنظيم عربي نسوي سمي "الفنار"؛ حيث اعتبر السبّاق في طرح جريمة قتل النساء ضمن تبرير حماية شرف العائلة، وادعى الفنار انه وبعكس ما كان متعارف عليه حتى تلك الفترة، فإن قتل النساء اللواتي اتهمن بالمس بشرف العائلة لا يحظى بالإجماع الاجتماعي، ويجب طرح وقف هذه الجرائم للنقاش العام، وعمل تنظيم الفنار لفترة زمنية قصيرة لكن تأثير نشاطه على المجتمع كان وما يزال غير مسبوق، لكونه من أوائل التنظيمات التي تطرقت لهذه الجرائم(AL-Fanar Report, 1994).

أما التنظيم الثاني" البديل" فقد تشكل كتحالف أو مزيجاً من الحركات النسوية ومنظمات لحقوق الإنسان، وظهر بهدف محاربة الظاهرة التي تبناها تنظيم الفنار وهي قتل النساء بدواعي شرف العائلة، وأثار البديل اهتماما كبيرا داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وفي صفوف السلطات الحكومية بما فيهم الشرطة والنيابة العامة. وسعى أعضاء التنظيم من اجل إجبار الشرطة على تبني سياسة صارمة ضد الأفراد الذين يهددون بتنفيذ جرائم قتل على خلفية شرف العائلة، وطالبوا بإنزال أقسى العقوبات لكل من قتلوا نساء بتهمة انتهاك شرف العائلة (خميس، 2005).

وفي المجتمع الإسرائيلي تتعدد الديانات وإن كانت الديانة اليهودية هي السائدة ولكن من بين الفلسطينيين مواطني إسرائيل يوجد مسلمين بنسبة 1.5 مليون نسمة، ومسحيين بنسبة 177 ألف نسمة، ودروز بنسبة 143 ألف نسمة (دائرة الإحصاء المركز، 2019)، ومعظم التحديات والعوائق التي تواجهها المرأة لا تقتصر على المرأة المسلمة فقط وإنما على الغالبية العظمى من النساء؛ حيث أن التمييز يمارس ضد المرأة بصرف النظر عن دياناتها، وتعمل الجمعيات النسوية على محاربتها والتصدي لها بهدف الدفاع عن المرأة وعن حقوقها.

وفي ضوء التحديات والتي لا تقتصر على المرأة المسلمة فقط، و إنما تطال النساء اليهوديات والمسيحيات والدرزيات أيضاً، ومع وجود الجمعيات النسائية والتي بدأت بالعمل منذ بداية قيام إسرائيل في عام 1948م، واستمرت إلى أن وصلت إلى يومنا هذا، وكانت تتصدى للتمييز الواقع على المرأة؛ حيث أن جُل أهدافها ينصب على العمل من أجل مكافحة الظلم والقمع والاضطهاد المعمول فيه في المجتمع الإسرائيلي سواء كان ضد النساء الإسرائيليات أو النساء العربيات، كما ساهمت التغيرات السياسية والاقتصادية والمحلية والإقليمية في توحد جهود عمل المنظمات النسائية وأصبحت تعمل من أجل الدفاع عن المرأة وحقوقها بصرف النظر عن الدين(زعبي، 2016).

ومع كل الجهود التي تبذلها النساء والجمعيات والاتحادات النسوية لجعل دور المرأة مساوٍ لدور الرجل، إلا أن المجتمع الإسرائيلي ما يزال مجتمع ذكوري وعندما يشار للمرأة لا يتم الحديث عن مشاركتها في النضال بشكل خاص، مع العلم أن المرأة الفلسطينية شاركت إلى جانب الرجل في كل مراحل النضال الوطني الفلسطيني (رحال، 2010).

أثر الأمن السياسي على واقع المرأة الفلسطينية

تتأثر المرأة العربية الفلسطينية بالسياسات التي تمارسها الدولة تجاه الأقلية العربية بشكل عام، ويأتي في مقدمة هذه السياسات:

1. القوانين التي تهدد بتقليل المساحة والحيز الديمقراطي للعرب في إسرائيل، والتي تسعى إلى المس بحق المواطنين العرب في المساواة وفي حرية الرأي والتعبير في القضايا السياسية.
2. مجموعة القوانين العنصرية التي أصدرها الكنيست مؤخراً وفي مقدمتها قانون القومية؛ حيث أن هذا القانون شكل صدمة قوية وكبيرة في الأوساط السياسية والقانونية، ولكن ردود الفعل الرسمية جاءت مخيبة للآمال ولم تكن على المستوى المطلوب.
3. على الرغم من المواقف المعارضة لغالبية الدول العربية لهذا القانون إلا أن هذه المعارضة لم تتعدى القلق والاستنكار ولم تترجم إلى أفعال يتم من خلالها التصدي للقوانين الإسرائيلي وإيقافها عند حدها لكونها تتجاوز القوانين والقواعد الدولية في سنها للقوانين العنصرية (غنيم وباكير، 2019).

فهذا القانون يهدف إلى إخضاع كافة مقدرات الدولة ومؤسساتها وطابعها الديمقراطي إلى هويتها اليهودية وتكريس التمييز العنصري بشكل كبير تجاه القومية العربية (بن بري، 2017).

عزز سن قانون كهذا التمييز العنصري ضد الفلسطينيين على اعتبار أنهم قومية عربية، وبذلك فهي تتعارض مع القومية اليهودية، وهذا التمييز سيطال العرب بشكل عام والنساء بشكل خاص؛ حيث أن التمييز ضد النساء موجود وقائم في واقع الحال سواء كانت المرأة عربية أو غير ذلك.

ولقد انتهجت إسرائيل سياسة العزل والإقصاء التي هددت مكانة النساء العربيات في إسرائيل وطالت حقهن في الكرامة والمساواة، وعملت جاهدة لإبعادهن عن المشهد ودحرهن إلى هامش الحيز العام، والتقليل من مساحة الحرية الممنوحة لهن، بالإضافة إلى بعض السياسات التي ظهرت من خلال التعامل مع الأقلية العربية بشكل عام والتي غلب عليها طابع التحريض والتمييز، وكل ذلك كان بهدف الإكراه وإجبارهم على مغادرة البلاد (Ibn Bari, 2017).

الحقوق المدنية للمرأة الفلسطينية مواطنة إسرائيل

في إعلان الاستقلال لدولة إسرائيل تم التصريح عن المساواة كاملة بين جميع المواطنين وانه لا تمييز بالدين، أو العرق أو الجنس(زحالقة، وآخ.، 2006)، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي طرأ على مكانة النساء، إلاّ أنَّ التصريح على أرض الواقع ما زال بعيدا عن التطبيق بشكل كامل؛ حيث أن النساء ما زلن يعانين من عدم المساواة بينهن وبين الرجال فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك أماكن عمل تفضل تشغيل الرجال على النساء، وفي العديد من أماكن العمل تحصل النساء على وظائف أقل أهمية من وظائف الرجال، كما أنّ أجر النساء أقل من أجر الرجال، على الرغم من أنهن يقمن بنفس العمل(شواهنة، 2015)، هذا فضلاً عن التمييز الذي يمارس تجاه النساء الفلسطينيات في إسرائيل فيما إذا عملن بنفس المكان مع النساء اليهوديات الإسرائيليات.

ولقد نص الإسلام على المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف مجالات الحياة، و كرم المرأة وأعطاها حقوقها الشخصية والاقتصادية والاجتماعية الكاملة من خلال الدين الإسلامي الحنيف وشريعته السمحاء، وأمر بالتعامل معها بالرفق واللين، وذلك من دافع الحرص عليها والتكريم لها وليس بهدف الانتقاص منها أو امتهان كرامتها، فجاء الإسلام ليخرجها من العدم إلى الوجود وأوصى بها الله تعالى في كتابه وذكر المرأة في أحسن صورها بل سميت سورة من سور القرآن بسورة النساء لما لها من فضل وعناية إلهية، كما أوصى بها رسول الله بإكرامهن ووصفهن بالقوارير(الركابي، 2014).

وهنالك بعض الانتهاكات في قانون العمل الإسرائيلي يرافقه غياب الوعي والمعرفة من قبل النساء العربيات العاملات لحقوقهن، مما يؤدي إلى استغلالهن وانتهاك حقوقهن، وغالباً ما يكون التمييز على أساس الجنس من منطلق أن النساء يعتبرن أيدي عاملة رخيصة ومؤقتة (حمدان، و نقولا، 2015)، ومع ذلك فإن وضع النساء في إسرائيل يعتبر جيد إلى حدٍ ما فيما يخص العمل لكونهن لسنا بحاجة إلى خوض النضال من أجل السماح لهن بالخروج إلى سوق العمل، ولكن هنالك بعض الوظائف ما زال دور النساء الفلسطينيات فيها محدود جداً مقارنةً بغيرهن من النساء العربيات وذلك في مجال الإعلام والصحافة (أبو بكر، 2014).

تعتبر مكانة المرأة العربية في سوق العمل الإسرائيلي متدنية جداً بل ومتردية، وذلك ليس لأن المرأة لا ترغب بالعمل بل بسبب سياسات التمييز التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد العرب والنساء العربيات، ورفضهم المستمر لاستثمار موارد الدولة من خلال إنشاء مناطق صناعية وتحسين البنية التحتية داخل المناطق العربية، مما أدى إلى تراجع كبير في وجود فرص عمل تناسب النساء العربيات داخل مناطقهم وقراهم (بولس، 2008).

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تقوم به المرأة، وانسجاماً مع الانضمام لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ضد النساء، تم إعداد وثيقة حقوقية اعتبرت نتيجة لجهود عمل المؤسسات النسوية الفلسطينية، وانعكاساً لحماية حقوق المرأة الفلسطينية وتعزيزاً لمكانتها والحفاظ على مكتسباتها؛ حيث أكدت هذه الوثيقة على ضرورة تمتع المرأة الفلسطينية بجميع حقوقها المدنية وعدم الاعتداء عليها مع كفالة الدولة لهذه الحقوق وحمايتها، وعدم السماح لأحد بحرمان المرأة من حقوقها بشكل تعسفي، وضرورة منح المرأة حقها في التعبير عن رأيها والمساواة مع الرجل أمام القانون والقضاء، وحقها بالتمتع في الشخصية القانونية الكاملة وعدم منعها من إبرام العقود وإدارة ممتلكاتها(وزارة شؤون المرأة، 2012).

وفي مجال التعليم والذي يعتبر حق أساسي للمرأة(Okiç, 1981) فقد اثبت المرأة الفلسطينية مكانتها ووجودها في التعليم من خلال تحقيقها تفوقاً ملحوظاً فيه وأثبت أنها لا تقل أهمية عن الرجل، ولكن هذا التقدم لم ينعكس بالشكل المطلوب على كافة مجالات الحياة؛ حيث أن المرأة ما زالت تعاني من نظرة المجتمع الدونية لها، والتي لا تتناسب مع منجزاتها في مختلف المجالات(سلامة، 2017)، وبذلك فإن المرأة العربية الفلسطينية ولكونها فرداً في المجتمع العربي لم يكن التمييز ضدها في بيتها وعائلتها فقط ، وإنما في المجتمع الإسرائيلي عامة مما زاد الخناق عليها.

وغالبية العائلات في المجتمع العربي في إسرائيل يدعمون تعليم المرأة وحقها في الخروج للعمل(داود، 2017)، ولكن ينخفض هذا الدعم عند بعض العائلات من الطوائف الثلاثة (المسلمين، المسيحيين، الدروز)، وتحديداً عند المجموعات الذين عرفوا أنفسهم على أنهم متدينين، وعلى النقيض هنالك بعض المتشددين من الحركة الإسلامية في إسرائيل والمتعصبين في القضايا التي تخص المرأة ولكنهم يشددوا على موضوع عمل المرأة نظراً لأهميته، مع التأكيد على ضرورة الفصل بين الجنسين وبناء أماكن للدراسة والعمل تكون منفصلة للبنات(Dauod, 2016).

ومن أشكال اضطهاد المرأة في مجال التعليم هو إجبارها من قبل أسرتها على الاتجاه نحو دراسة الأفرع التي تمكنها من العمل فقط في مجال التربية والتعليم؛ حيث أنه يوجد عدد كبير جداً من النساء حاملات شهادة التدريس ولم تعد وزارة المعارف تستوعبهن لكثرتهن، الأمر الذي أثر في اتجاهين الأول هو صعوبة توفير فرص عمل لهذا الكم الهائل من النساء في مجال التعليم، والثاني هو تدني تواجد النساء في سوق العمل في التخصصات الأخرى، وذلك لأن نظرة المجتمع تحصر المرأة العربية بالعمل ضمن الدوام الثابت والساعات المحددة وفي البلدات والقرى العربية فقط(حكروش، 2018)، حيث أن حل أزمة حملة شهادة التدريس في البلدات العربية هو التوجه نحو المدارس اليهودية بهدف تعيين الفائض منهم، إلا أن نسبة المعلمين العرب في المدارس اليهودية تعتبر نسبة قليلة جداً(Fuchs, 2018).

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية

إن منح المرأة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والمالية يعتبر أمر في غاية الأهمية وذلك لكونه أحد العوامل التي تسهم في تطور الدولة وتقدمها، ومن الحقوق الاقتصادية هو حقها في الملكية؛ حيث ينبغي على الدولة تعزيز حق المرأة في ملكيتها وضمان المساواة بينها وبين الرجل في هذا الحق، وذلك من خلال منحها الحق في التصرف بملكيتها بحرية ودون وضع قيود عليها إلا في

حدود القانون، كما أن حق المرأة في الملكية يعد من الأمور الأساسية التي ترتبط بالأمن الاقتصادي للمرأة وبحالتها الاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية، بالإضافة إلى أن منح المرأة هذا الحق يقلل من نسبة العنف تجاهها والتي تعتبر من الانتهاكات التي تمارس ضد حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تمكين المرأة وتعزيز موقفها، والتأثير الإيجابي على مشاركتها السياسية في المجتمع (أبو مسلم، 2018).

و يندرج الميراث ضمن الحقوق المالية للمرأة التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية (Döndüren) والقانون أيضاً، وأمر الله سبحانه وتعالى بالعدل ومنح النساء حقهن من الميراث وعدم حرمانهن منه واعتبره أمر عظيم، سواء كان الميراث من أحد والديها أو من وزوجها، ، وتأكيداً على هذا الحق قال الله عز وجل:{ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا } (سورة النساء: 7)،ولا يمكننا التغافل عن أن هنالك عائلات تحرم النساء من هذا الحق وتقتصر تقسيم الميراث على الذكور فقط ولا يمكننا التغافل عن أن هنالك عائلات تحرم النساء من هذا الحق وتقتصر تقسيم الميراث على الذكور فقط، ولا يمكننا التغافل عن أن هنالك عائلات تحرم النساء من هذا الحق وتقتصر تقسيم الميراث على الذكور فقط (غنيم، 2020).

تعاني السلطات العربية والمحلية داخل إسرائيل من التمييز في الميزانيات ومن الفساد وسوء الإدارة، وعدم قيامهم بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه، فالمرأة العربية داخل إسرائيل تسعى جاهدة إلى تغيير حياتها والالتحاق بعمل يمكنها من إثبات نفسها، ولكن مسألة عدم توفر مراكز لرعاية الأطفال تقف عائق أمامها، وهنا يأتي دور السلطات المحلية التي ينبغي عليها تهيئة ظروف وبيئة عمل ملائمة للنساء تؤدي بدورها إلى تخفيض معدلات البطالة بين النساء المتعلمات، حيث أن النساء غير المتعلمات يتجهن للعمل في المصانع في المناطق اليهودية أو يتجهن للعمل في مجال الزراعة بأجور متدنية جداً(داود، 2017).

وتتنافى السياسات المتبعة من أصحاب العمل تجاه العاملات العربيات مع قانون تشغيل المرأة الإسرائيلي لعام 1954م، والذي من المفترض أنه يضمن التعامل المنصف مع المرأة في مكان العمل ويضمن لها بعض الحقوق المتعلقة بالحمل والأمومة والتعويضات والرواتب (رابينا، 2013).

وكل هذه السياسات المتبعة والممارسة تجاه المرأة العربية في إسرائيل من قبل أصحاب العمل والمدراء تهدف إلى إقصاء النساء من سوق العمل والذي بدوره يسبب الإحباط لهن وتحديداً للنساء اللواتي تقدمن بطلبات للتوظيف وما زلن ينتظرن الرد عليها، ووجود بعض النساء اللاتي ينتظرن فرصة للعمل دون تقديم طلب بذلك لأي جهة، بالإضافة إلى أن التمييز المستمر بين الجنسين في سوق العمل يؤدي إلى عدم انخراط النساء فيه، فقد تصل المرأة إلى مرحلة التقاعد أو تفضل التفرغ لأعباء المنزل ورعاية الأبناء على البقاء في عمل لا يمكنها من تحقيق ذاتها وإثبات قدراتها فيه(Shabaneh, 2006).

فالمرأة العربية في إسرائيل تواجه تحديات كبيرة في مجال العمل تظهر من خلال المعوقات المجتمعية والأفكار المسبقة المتخذة ضد مشاركة المرأة في العمل، وتظهر أيضاً من خلال تدني الأجور المقدرة للنساء، وهذه الأمور مجتمعة جعلت نسبة مشاركة النساء العربيات في العمل من أدنى نسب مشاركة النساء في العالم، ولكن هذه التحديات بالإضافة إلى التغيرات الجذرية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني ساهمت في تشجيع المرأة على العمل وتبني سياسة الانفتاح، لكي تحد ولو بالقدر القليل من إبقاء المرأة على هامش العمل والتقدم(Dauod, 2017).

الحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية

تعتبر مشاركة المرأة الفلسطينية مواطنة إسرائيل في الحياة السياسية ضرورة ملحة وذلك بهدف مشاركتها في عملية التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من ارتباط المرأة الفلسطينية بالقضية الفلسطينية وبالمشاركة في النضال وفي العمل الوطني، إلا إن هذه المشاركة لم تكن مستقرة وبقيت بين مد وجزر، حيث أن المجتمع الفلسطيني يحمل إرثاً كبيراً من العادات والتقاليد ومن الموروثات الاجتماعية والثقافية التي غالباً ما تربط دور المرأة بالإنجاب وفي الزواج والاهتمام بالعائلة فقط ولا تعترف لهن بالمشاركات السياسية والاجتماعية(جودة، 2017).

إن المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة العربية الفلسطينية مواطنة إسرائيل وبالرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ساهمت بتطويرها، وعملت على توسع نشاطها في مجال التعليم والعمل الاجتماعي النسائي، فإن مشاركتها ما زالت محدودة وغير جوهرية، وتحديداً في تقليدها المناصب التي تتعلق بصنع القرار سواء كان في الانتخابات البرلمانية أو في المجالس المحلية، وهذا يضعنا أمام حقيقة مفادها أن التغييرات التي حصلت على وضع المرأة العربية في الداخل لم يتمخض عنها إيجاد حلول عملية للقضايا الأساسية التي تتعلق بحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية من جهة، و مشاركتها في عملية صنع القرار من جهة أخرى (نعيم، 2015).

فالمرأة الفلسطينية تشارك في الحياة السياسية دون قيود ولها نفس الحقوق بالتساوي مع الرجل، وأصبحت تتقلد المناصب العامة في الدولة، حيث كفلت القوانين والمعاهدات المختلفة مجموعة من الحقوق للمرأة وأكدت على ضرورة كفالة وحماية هذه الحقوق وعدم منع وقمع المرأة والاعتراض على تمتعها بحقوقها (اشتية، 2012).

ويختلف رأي المجتمع عن القانون؛ حيثأن المجتمع الإسرائيلي مجتمع أبوي وتسلطي يعتمد على تفوق الذكور على الإناث، ويكرس النظرة الدونية للمرأة ويهمشها كغيره من المجتمعات الأخرى(Daoud, 2012)، وكذلك الأمر في المجتمع العربي الفلسطيني الذي تطغى عليها النزعة الذكورية السلطوية التي لا تعترف بحقوق المرأة وإن اعترفت بها يكون ضمن أطار معين يدور حول المرجعية للرجل، فالمرأة لا تستطيع الخروج من المنزل والذهاب للعمل دون الحصول على موافقة الرجل سواء كان والدها أو زوجها، وفي حال حصولها على الأذن للعمل فإنه يكون محصور في مجالات معينة فقط، الأمر الذي يشكل عائق لحركة المرأة وتقدمها، ويحد من مشاركتها في العملية السياسية وشغل المناصب التي تمكنها من المشاركة في عملية صنع القرار(اشتية، 2012).

ومع كل التهميش الذي تعرضت له النساء العربيات في العملية السياسية إلا أن ظاهرة النساء في السياسة المحلية حظيت بقبول جماهيري خلال السنوات الأخيرة؛ حيث أن عمليات التغيير التي تمر بها الأقلية العربية على كافة المستويات طالت موضوع تمثيل النساء في العملية السياسية، وساهم في ذلك أيضاً أن النساء لم يعدن يقبلن الرضوخ والتنازل عن حقهن في العمل وشغل المناصب المهمة في الدولة، ويمكن زيادة نشاط المرأة والتمثيل السياسي لها من خلال تشجيع النساء على الاستمرار في العمل السياسي المحلي في إسرائيل؛ حيث أن هذا الأمر يساعد النساء في عدم القبول للضغوط التي تمارس تجاه النساء(داود، 2005).

فلاتزال الحقوق السياسية للمرأة في فلسطين تحتاج إلى العديد من الدوافع القانونية والاجتماعية والاقتصادية في بعض الأحيان، من أجل المساهمة في مواكبة التطور في العالم وبعض الدول العربية التي تميل إلى دعم التمييز الإيجابي للمرأة، فإن التوصيات الأكثر أهمية توصي المشرع الفلسطيني بالعمل على رفع الحصص من خلال تعديل قوانين الانتخابات التي تحد من مشاركتهم بنسبة معينة أو من خلال نظام يضمن التسلسل الهرمي لأسماء النساء في القوائم الانتخابية من أجل تحقيق التمييز الإيجابي الذي يعمل على حماية حقوق المرأة في المشاركة السياسية من أجل عدم الحد من المشاركة السياسية للمرأة كرجل.

وفيما يتعلق بدور النساء في العمل الحزبي فإنه دور محدود نوعاً ما وذلك لعدة أسباب منها طبيعة المجتمع الفلسطيني وبنيته التي ارتبطت بالعادات والتقاليد والسلطة الأبوية التي تقيد النساء وتتحكم في حركتهن وحرية معتقداتهن، والحزب السياسي نفسه الذي أناط المرأة بمهام محددة وغالباً ما تكون مساندة للرجل أو نابعة من طبيعة رؤية الحزب لواقع المرأة الفلسطينية والتي في معظم الأحيان تكون خلف الرجل وتابع له، ولا يمكنها تحمل أعباء العمل الحزبي لوحدها، وأنها دائماً بحاجة ماسة للحماية من الرجل، كما أن المرأة نفسها فرضت بعض القيود على نفسها وأصبحت مقتنعة بالدور الذي أنيط بها ولم تسعى إلى تغيير وضعها أو كسر الصورة النمطية لها، بالإضافة إلى بعض الأسباب والظروف الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في تأخر دور المرأة في العمل الحزبي(الشافعي و عواد، 2010).

المرأة العربية في إسرائيل لا تزال تعاني من التناقض الكبير الذي يظهر من خلال الانضمام للاتفاقية والمعاهدات الدولية التي تؤكد على احترام وكفالة حقوق المرأة سواء كانت على صعيد الحقوق الشخصية أو السياسية أو المالية أو الاجتماعية أو حقها في العمل والتعليم والحصول على ميراثها الذي كفلته له الشرائع السماوية والقوانين الوضعية من جهة، ومن عدم العمل أو التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقيات والقوانين من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل الانضمام حبر على ورق لكونه لم يدخل حيز النساء بالنسبة لأوضاع النساء إذ لم يتغير عليهم شيء، ولو حدث تغيير فيكون بنسبة ضئيلة فقط.

فالقانون سمح للمرأة بالمشاركة السياسية، ولكن في الواقع تواجه المرأة تحديات كثيرة بسبب العوامل الداخلية والعوامل المرتبطة بوجود بالأحكام الاسرائيلية، كما أن مشاركة المرأة السياسية ما زالت نخبوية وتقتصر على عدد قليل من النساء، بالإضافة إلى تأكيد وتوطيد بعض التقاليد والأعراف التي تعزز التمييز ضد المرأة وتزيد من قمعها ونبذها في المجتمع، وذلك على خلاف الدستور والاتفاقيات التي أكدت وبشكل كبير على ضرورة عدم التمييز ضد المرأة والمساواة بينها وبين الرجل في المجتمع.

ومع هذا التناقض الكبير والذي يشكل خطراً وظلماً على المرأة وعلى تمتعها بحقوقها، يقترح باحثاهذا البحث الاحتكام للدين وللشريعة وتطبيقها لكونه حرم الظلم والتمييز بين بني البشر على أساس الجنس أو اللون أو العرق، فلو تم تطبيق الدين لزالت كل العراقيل التي تواجه المرأة ولما كان هناك حاجة لاستيراد الاتفاقيات التي تحمي المرأة ظاهرا، على سبيل المثال لا الحصر مسألة الإرث.

الخاتمة

إن المرأة الفلسطينية وعلى الرغم من مشاركتها في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها وحتى الوقت الحالي ما زالت تعاني من مجموعة من التحديات والمعيقات والضغوطات التي تهدف إلى إحباطها وتخفيض عزيمتها وإضعاف قدراتها على العمل والعطاء والإبداع، وكل ذلك بسبب سيطرة العادات والتقاليد رغم وجود الرائدات والرياديات صاحبات القدرة على الإنجاز والخلق والإبداع.

وبعيداً عن سياسات الدولة التي يسيطر عليها التمييز العنصري وعدم إنصاف الأقلية العربية بشكل عام والنساء بشكل خاص، فيمكن للنساء تغير وضعهن بأنفسهن وإن كان هذا التغير بنسبة قليلة إلا أنه أفضل من العدم، فيمكنهن التطلع نحو الحصول على الشهادات العليا، والتوجه نحو التعليم العالي في التخصصات العلمية كالهندسة والحاسوب والتخصصات الطبية؛ حيث أن هذه التخصصات قادرة على تأمين فرص عمل أكثر من غيرها، وعدم التركيز على دراسة تخصصات التربية فقط، وضرورة إتقان اللغة العبرية وعدم الاكتفاء باللغة العربية فقط؛ وذلك ليتمكنوا من العمل خارج حدود البلدات العربية.

النتائج

توصل المقال إلى مجموعة من النتائج منها:

1. معاناة المرأة العربية الفلسطينية نظراً لطبيعة المجتمع الذي تعيش فيه؛ حيث أن المجتمعات العربية غالباً ما تتمسك بالعادات والتقاليد والمورثات الاجتماعية والثقافية على حساب أي شيء أخر، ولكون المجتمع الفلسطيني واحد من هذه المجتمعات فإن المرأة العربية فيه تعاني من عقدة السلطة الأبوية والنزعة الذكورية، مما يعيق تمتعها بحقوقها التي كفلها لها القانون وهذا ما يجعلها بين مطرقة المجتمع وسندان القانون.
2. إن المرأة العربية تتحمل أعباء تبعيتها للقومية والأقلية العربية من جهة، وأعباء التمييز العنصري الممارس ضد العرب بشكل عام وضد النساء بشكل خاص، الأمر الذي يؤثر على تمتعها بحقوقها الأساسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كفلتها لها القوانين الأساسية والاتفاقيات والمواثيق الدولية.
3. إن السلطات المحلية في القرى والمدن العربية تتحمل جزءاً من الانتهاكات التي تقع على حقوق المرأة في التشغيل، وتأثر على دورها في سوق العمل، وذلك لكونها لا تقوم بمسئولياتها تجاه الأقلية العربية بالشكل المطلوب، وتحديداً فيما يخص تأمين فرص عمل للنساء، وتوفير ظروف ملائمة لعمل المرأة من حيث تأمين المواصلات العامة وتأمين الرعاية اللازمة في حال وجود أطفال لديهن.
4. إن مشاركة المرأة في سوق العمل وفي العملية السياسية والمشاركة في الأحزاب السياسية، ومع كل التقدم الذي حققته المرأة من تقدم نتيجة للتغيرات الجذرية التي طرأت على المنطقة وعلى مكانة المرأة ودورها، إلا أن نسبة مشاركتها ما زالت متدنية حتى الوقت مقارنةً بالدول الأخرى، بل تعتبر من أدنى النسب.

التوصيات

يوصي المقال بما يلي:

1. ضرورة تحمل السلطات المحلية في البلدات العربية مسؤولياتها تجاه المرأة وتأمين فرص عمل لها، وتخفيض معدل البطالة، وتحسين الأجور المقدرة للأيدي العاملة من النساء.
2. أوصي بدارسة الاتفاقيات الدولية واستخلاص الحقوق المرسخة للمرأة ونظام ضماناتها ومدى فعالياتها، واستجلاء الأثر القانوني للمرأة في الاتفاقيات الدولية، ومن ثم رؤية مدى توافق التشريعات الوطنية في إسرائيل مع الاتفاقيات الدولية الضامنة لحقوق المرأة.
3. ضرورة توجه النساء لدراسة التخصصات العلمية والإنسانية وعدم التركيز والتوجه نحو تخصصات التربية بهدف العمل في مجال التدريس والتعيين في وزارة المعارف فقط، حيث أن التخصصات العلمية نسبة البطالة فيها بين النساء أقل من غيرها.
4. ضرورة تحسين وضع المرأة العربية في المشاركة السياسية والتمثيل البرلماني، وتحسين مشاركتها في الأحزاب، بهدف الدفاع عن حقوق المرأة بشكل خاص والدفاع عن حقوق الأقلية العربية بشكل عام والتصدي للتمييز العنصري الممارس ضدهم.

Etik Kurul İzni

Bu makale etik kurul izni gerektiren bir çalışma grubunda yer almamaktadır.

Katkı Oranı Beyanı

Yazarlar makaleye eşit oranda katkı sağlamış olduklarını beyan eder.

Çıkar Çatışması Beyanı

Makale yazarları aralarında herhangi bir çıkar çatışması olmadığını beyan eder.

❋ ❋ ❋

MUSLIM WOMEN ARE AMONG THE OPPRESSORS OF THE LAW TO OVERTHROW ISRAELI SOCIETY

Summary

This research aims to reveal the status and image of Palestinian women in Israel, where the research discusses the reality of Palestinian women and the extent of their access to and enjoyment of their civil, economic, social and political rights, and the rights of women according to the outlook of society governed by customs, traditions and customs on the one hand, and a comparative view with the law, conventions and international treaties that stipulated On ensuring women's rights and protecting them on the other hand.

Through this study, the researcher believes that Arab women bear the burdens of their subordination to nationalism and the Arab minority on the one hand, and the burdens of racial discrimination practiced against Arabs in general and against women in particular, and that the local authorities responsible for Arab regions and cities bear part of the violations of women's rights in Employment, which affects its role in the labor market, because it does not fulfill its responsibilities towards the Arab minority as required, specifically with regard to securing job opportunities for women, and providing adequate conditions for the work of women in terms of securing public transportation and securing the necessary care in the event that they have children.

The study recommended that:

1. Women are directed to study scientific and humanitarian disciplines.

2. Lack of focus and orientation towards specializations of education in order to work in the field of teaching and appointment in the Ministry of Education only; As the scientific disciplines have a lower unemployment rate among women than others.

3. The need to improve the status of Arab women in political participation and parliamentary representation.

4. Improving their participation in political parties, with the aim of defending women's rights in particular, defending the rights of the Arab minority in general, and confronting the racial discrimination practiced against them.

The reality of Palestinian women in Israel is no different from other surrounding Arab countries. Where it is governed by customs, traditions and cultural legacies that consider women subordinate to men and refuse to recognize their independence and role in society (Awad, 2008), and the suffering of Palestinian women is greater than others due to their consideration of the minority, which increases the constriction and oppression of women, due to discrimination and racist policies here and there practiced by the state Towards the Palestinian people (Palestinian Center for Human Rights, 2005).

Since 1948 AD, with the establishment of the State of Israel, Palestinian women have imposed a life that differs in nature from different women in the world. This situation was not limited to Palestinian women residing in the Palestinian territories, whether they were in the West Bank, Gaza Strip and Jerusalem, or were within the borders of the Green Line, but rather suffered from it. The Palestinian refugee woman in the Diaspora camps, where they were deprived of their basic and simple rights that all human beings of all races and ethnicities are supposed to enjoy.

The movements, unions and women's associations have rejected the oppression of Palestinian women in Israel and have tended to advocate for women and put pressure on all parties that hinder their progress, hinder their work and advance them in society, which has resulted in the participation of Palestinian women in the political process (Rahhal, 2010), and ensuring their rights and freedoms. As stipulated in the Palestinian constitution and international conventions and covenants, which made women stand side by side with men and fulfill their role and have the consequent duties and responsibilities.

Palestinian women have played in the past and are still playing at present an important role in the economic, political, social and cultural construction of society. Where Palestinian women participated in the development of Palestinian local government and building the national economy, in addition to their primary role in preparing children and education and participating in educational and health fields (Al-Hourani, 2020). Material, cultural and moral; For women, the land was not merely a source of livelihood through which to live and earn a living, and this was evident in many writings that referred to the close relationship between culture, poetry, land and women (Abdo, 2009).

This research aims to reveal the status and rights of Palestinian women in Israel because they are considered belonging to the Arab minority according to the Israeli classification. The research will also discuss the rights of women according to the outlook of society governed by customs, traditions and

customs on the one hand, and through the follow-up of the law, international agreements and treaties that stipulate the guarantee of women's rights. And protect it on the other hand.

In this study, the researcher relied on a descriptive and analytical approach with the aim of describing and analyzing the phenomenon. The study examines three axes: the reality of Arab women in Israeli society, the impact of state laws on Palestinian women, and Palestinian women's civil, social, economic and political rights in Israel.

Kaynakça

Abdo, N. (2009). PalestinianWomenandtheIsraeliPoliticalEconomy. Mada al-Carmel, Haifa, Israel: The Arab Center forAppliedSocialStudies. عبدو، ن. المرأة الفلسطينية والاقتصاد السياسي الإسرائيلي. مدى الكرمل، حيفا، إسرائيل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

Abdu, N.(1994). NationalismandFeminism: PalestinianWomenandtheIntifada, in GenderandNational Identity: *WomenandPolitics in MuslimSocieties. Ed. byValentineMoghadam*. London: ZedBooks Ltd.

Abdulhadi F. (2004) Abed AL- Hadi, F. (2004). Towards a Palestinian Feminist Vision: ConnectingtheNationalwiththeSocial. *Journal of PalestineStudies, 58*,1-12. عبد الهادي، ف. (2004). نحو رؤية نسوية فلسطينية: ربط الوطني بالاجتماعي. *مجلة الدراسات الفلسطينية*، 58، 1- 12.

Abdusselam C. (2010) Et- TehaddiyâtElletîTuvacihu'l- Mer'etu fî Âleminâ'l-Muasır, Giriş Tarihi:7/3/2020; Abed AL- Salam, C. (2010). Challenges Facing Women in Our Contemporary World. Https://www.lahaonline.com/articles/view/35943.htm عبد السلام، ج. (2010). التحديات التي تواجه المرأة في عالمنا المعاصر. تاريخ الدخول للموقع: 2020/3/7.

Awwad, W. (2008). Devru'l- Munazzamati'n-NisviyyeFilistîniyyatiyye.. The role of Palestinianwomen'sorganizations in activatingwomen'spoliticalparticipation in theperiodbetween (2000-2006). Master'sThesis, An-NajahNationalUniversity, Nablus. عواد، و. (2008). *دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة الواقعة ما بين عامي (2000- 2006م).* (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

Daoud, S. (2012). PalestinianWorkingWomen in Israel: NationalOppressionandSocialRestraints. *Journal of Middle East Women'sStudies*,2, 78- 101.

Daoud, S. (2017). *KeepingPalestinianWomenInIsrael On The EconomicMargins*, PalestinianPolicy Network Al-ShabakaPolicyBrief.

Daoud, S. (2016). Women in theIslamicMovement in Israel. GenderandIslamism-Special Issue, Frontiers: *A JournalforWomenStudies*, 3, 18- 32.

Davud. S (2017). Amelu'l- Mer'etifi'l-Hâmiş :Dawud, s. (2017). Women'sWork in theMargin: The DeterioratingConditions of PalestinianCitizens in Israel. PalestinianPolitics Network. https://al-shabaka.org/briefs ; داود، س. (2017). عمل المرأة في الهامش: تدهور أوضاع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. شبكة السياسات الفلسطينية

Davud. S. (2005) Et-Temsilu's-Siyasî-Li'n-Nisâi'l-Filistîniyyâtfi'l-Hukmi'lMahallî fî İsrail. *Mecelletu'd-Dirâsâti'l-Filistiniyye.* داود، س. (2005). التمثيل السياسي للنساء الفلسطينيات في الحكم المحلي في إسرائيل 1950- 2003. *مجلة الدراسات الفلسطينية*، 62، 1- 24.

Developments İn The StruggleAgainst The Murder Of WomenFor The Sake Of So-Called 'FamilyHonor'. (1994). El-FanarReport ,Haifa, Israel.

Döndüren, H. (1991). "Ashâbu'l-Ferâiz" "أصحاب الفرائض" *TDV. İslâm Ansiklopedisi, İstanbul*, C. III, 467-468.

Ebu Bekr, K . (2014) Suretu'n-Nisâ Fî Mecellâti'l- Hassa Bi'l-Mer'eti, TasdurBi'l- Arabiyye Fî İsrail ; Abu Baker, H. (2014). The İmage Of Women İn Women'sMagazinesPublished İn Arabic İn Israel, The Palestinians İn Israel: Readings İn History, PoliticsAndSociety, MadaCarmel: The Arab

أبو بكر، خ. (2014). صورة النساء في مجلات خاصة بالمرأة تصدر باللغة العربية في إسرائيل ; Center ForAppliedSocialStudies

Ebu Muslim, (2018). El-Hukuku'l-Maliyyeve'l-İktisâdiyyeli'l-Mer'eti, ale'l-Müsteviyeyned-Devlîve'l Vatanî. Camiatu'l-Kuds, Kudüs ; Abu Muslim, N. (2018). The financialandeconomicrights of women at theinternationalandnationallevels, Al-QudsUniversity, Jerusalem ; أبو مسلم، ن. (2018). الحقوق المالية والاقتصادية للمرأة على المستويين الدولي والوطني. جامعة القدس، القدس.

El- Merkezu'l- Filistinîli- Hukûkı'l-İnsan.. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2005). بالتزامن مع حلول الثامن من آذار اليوم العالمي للمرأة معاناة المرأة الفلسطينية تتواصل. تاريخ الدخول للمواقع: 2020/6/3.

Er-Rikâbî. A. İttifakiyyetu'- Kadâ' alâCemî'iEşkâli't-TemyîzZıdda'l-Mer'eti, Cedaw: DirâseNakdiyye fî Dav'iMakâsid-is- Şeriati'l-İslamiyye. *Mecelletu'l-Ulûmi-ş- Şer'iyye*, 4, 1603-1733; Alrkabi, A. (2014). The Convention on theElimination of All Forms of DiscriminationagainstWomen "CEDAW": a criticalstudy in thelight of thepurposes of Islamiclaw. Journal of ForensicSciences, 4,1603-1733; ألركابي، ع. (2014). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" سيداو": دراسة نقدية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. *مجلة العلوم الشرعية*، 4، 1603- 1733.

Eş-Şafi'î ve Avad, El- Mer'etu'l- Filistîniyyefi'l- Ahzabi's- Siyasiyye..; الشافعي، ك. وعواد، ن. (2010). المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية بين الحضور والغياب. رام الله، فلسطين: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية.

Fuchs, H. & Wilson, T . (2018. Arab Israeli Women Entering the Labor Market: *Higher Education, Employment, and Wages* (Jerusalem: Taub Center for Social Policy Studies in Israel.)

Gânim, N. (2014). BeyneMitrakati'l-İhtilali'l- Gâşim... Ghanem, N. (2014). Between the hammer of the brutal occupation and the anvil of the Palestinian society, the Palestinian woman in the absence of international protection laws.*Sawt al-Nisaa journal, 367*.http://www.radionisaa.ps/article/17391/ غانم، ن. (2014). بين مطرقة الاحتلال الغاشم وسندان المجتمع المرأة الفلسطينية في غفلة من قوانين الحماية الدولية، مجلة صوت النساء، ص 5.

Guneym, A.- Bakir, A. (2019). MedaŞer'iyyetiKanunıKavmiyyeti'l- Yahudî..; A. Ghuneim, A.,& Baker, A. (2019). The Legitimacy of theJewishNationLaw in theLight of International Law.*GillesJournal of In-depth Legal Research, 32*, 11- 38. غنيم، ع. و باكير، آ. (2019). مدى مدى شرعية قانون القومية اليهودي في ضوء القانون الدولي، *مجلةجيل الأبحاث القانونية المعمقة*، 32، 11- 38.

Guneym. A. (2020) İndimamu Devleti Filistin liİttifakiyyetiCEDAW..Ghuneim, A. (2020). Accession of theState of Palestineto CEDAW: A Critical Study in theLight of IslamicLaw.*Journal of International JurisprudenceandLaw, 20*, 88-34. غنيم، ع. (2020). انضمام دولة فلسطين لاتفاقية سيداو: دراسة نقدية في ضوء الشريعة الإسلامية، *مجلة الفقه والقانون الدولية*، 88، 20- 34.

Hadas, F. (2016). *GenderGaps in theLabor Market: WageandOccupationalSegregation, State of theNation Report: Society, EconomyandPolicy in Israel 2016.*Jerusalem:Taub Center forSocialPolicyStudies in Israel.

Hakroush, A. (2018). El- Mer'etu'l- Arabiyyefi'd-Dahil.. The ArabWoman at Home: AspirationsandChallenges. Arab site 48.https://www.arab48.com/ حكروش، أ. المرأة العربية في الداخل تطلعات وتحديات. تاريخ الدخول للموقع: 2020/3/7.

Hamdan, H., &Nicola, G. (2015). MarginalWorkers: ArabWomen in theLabor Market in Israel. Nazareth, Israel: Worker'saddress. https://www.kavlaoved.org.il/wp-

حمدان، ه، ونقولا، غ. (2015). عاملات في الهامش: النساء العربيات في سوق content/uploads/2016/11/ARB-book.pdf العمل في إسرائيل. الناصرة، إسرائيل: عنوان العامل.

Ibn Bari, S. (2017). *Situation Report: The State of Human Rights in Israelandthe OPT 2017*, (Tel Aviv, Israel: theAssociationforCivilRights in Israel.

İbnBerr. S. (2017). Hukûku'l-İnsan fî İsrail, Vakı'ul-Hâl fî Âmi2017 ;Ibn Berri, S. (2017). Human Rights in Israel - The Reality Of The Year 2017 Anti-Democratic Initiatives Aimed At Harming The Rights Of The Arab Minority. Association For Civil Rights In Israel 2017. https://campaigns.acri.org.il/report2017ar/?fbclid=IwAR2Q5vdAOFh8MHHCD1f4uXIcsrBIM4uK6LXZp_6XNauI3QTJikC23y4UMLY#item-5 بن بري، س، وآخ. (2017). حقوق الإنسان في إسرائيل- واقع الحال في عام 2017 مبادرات معادية للديمقراطية غايتها المس بحقوق الأقلية العربية. تاريخ الدخول للموقع: 2020/3/7

İştiye, A. (2012) Tecrübetü'l-Mer'eti'l- Filistiniyyefi'l-Ameli'l-Parlemanî ve EserüZalikef'iTa'zîzi'l-Muşâreketi's-Siyasiyye, 1996-2009, Camiatu'n-Necâhi'l-Vataniyye; Nablus, Filistin; Shtayyeh, A. (2012). The PalestinianWoman's Experiment in ParliamentaryWorkandItsImpact on EnhancingPoliticalParticipation 1996-2009, Master'sThesis, An-NajahNationalUniversity, Nablus; اشتية، ع. (2012). تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية 1996- 2009. جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.

Jodueh, W. (2017).Political Empowerment of PalestinianWomen: ChallengesandOpportunities. PoliticsJournal, 41, 28-54; جودة، و. (2017). التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية التحديات والفرص. مجلة سياسات، 41، 28- 54.

Khamis, S.. (2005). Double Discrimination: The Status of Arab Women as an Individual in Society and as Part of a National Group Struggling for Their Rights. Adalah Electronic Journal, 1, 9-20. خميس، س. (2005). التمييز المزدوج: مكانة المرأة العربية كفرد في المجتمع وكجزء من المجموعة القومية التي تناضل من أجل حقوقها، مجلة عدالة الالكترونية، 20، 1-9.

Naim A. (2015) El- Mer'etu'l-Filistîniyye Fî Menâkı 48. Et-Temsil fî Knesset.. ; .(2015) ع. ،نعيمNaiem, A. (2015). PalestinianWomen in the 48 Areas: Representation in theKnessetandLocalAuthorities.*IsraeliIssuesJournal*, *93*,59-103 المرأة الفلسطينية في مناطق 48: التمثيل في الكنيست والسلطات المحلية، *مجلة قضايا إسرائيلية*، 59، 93- 103.

Okiç, M.Tayyib, (1981). İslamiyette Kadın Öğretimi. Ankara 1981, 21, 26, 45, 56-57

Paules, S. (2008). Teşgîlu'n-Nisâ Hunâ fil- Vatani'l- Arabi.. ; EmployingWomen here and in theArab World, Mashariqiyat Report. Tel Aviv, Israel: AssociationforCivilRights. https://law.acri.org.il/pdf/arab48.pdf. بولس، س. (2008). تشغيل النساء هنا وفي الوطن العربي، تقرير مشرقيات. تل أبيب، إسرائيل: جمعية حقوق المواطن

Rabina, Y. (2013). WelfareandSocialandEconomicRights in Israel.https://mfa.gov.il/mfaar/informationaboutisrael/democracyandpluralism/pages/socio%20economic%20rights.aspx رابينا، ي. (2013). الرفاه والحقوق الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل. تاريخ الدخول للموقع: 2020/3/7

Rahal A. (2010) El-Mer'etu'l-Filistiniyye Beyne Mitrakati'l- Evdâ'i-d-Dâhiliyye ve Sendân'i- İhtilal; Ramallah, Filistin; Rahal, A. (2010). The PalestinianWomanBetween The Hammer of The İnternalSituationAnd The Anvil Of The Occupation. Ramallah. Human RightsAndDemocracy

رحال، ع. (2010). المرأة الفلسطينية بين مطرقة الأوضاع الداخلية وسندان الاحتلال. رام الله، فلسطين: مركز • ;Media Center إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية

Selame, A. (2017). Salama, A. (ع. سلامة،)Panoramic Picture Of PalestinianWomen, *Politics Magazine*Ramallah: InstituteForPublicPolicy. سلامة، ع.(2017) صورة بانورامية للمرأة الفلسطينية، مجلة سياسات(رام الله: معهد السياسات العامة، 2017).

Shabaneh, L. (2006). *PalestinianUnemployment in the International Context.* PalestinianAmericanResearch Center.

Şevahine, E. (2015). En-Nisâu fî İsrail..;2020/3/7 شواهنة، إ. (2015). النساء في إسرائيل وحق المساواة. تاريخ الدخول للموقع:

The Palestinian Center for Human Rights. (2005). InconjunctionwithMarch 8, International Women'sDay, thesuffering of Palestinianwomencontinues.https://pchrgaza.org/ar/ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2005). بالتزامن مع حلول الثامن من آذار اليوم العالمي للمرأة معاناة المرأة الفلسطينية تتواصل. تاريخ الدخول للمواقع: 2020/6/3.

The WorkingCommittee on theStatus of PalestinianWomenCitizens of Israel. (2010). The Status of PalestinianWomenCitizens in Israel. New York, America: United Nations.https://www.wavo.org/en/posts/24

VizaretuŞu'ûni'l- Mer'etive'l- İttihâdu'l- ÂmlilMer'eti'l- filistiniyye.. وزارة شؤون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. (2012). *وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية*. رام الله، فلسطين: وزارة شؤون المرأة.

Wilson, T. (2018). ArabIsraeliWomenEnteringtheLabor Market: HigherEducation, Employment, andWages. Jerusalem: Taub Center forSocialPolicyStudies in Israel.

Zahalka, T., Tannous, N., &Wted, Z. (2006). Identity. Nazareth, Israel: Al-IrshadCenter -Arab Center. https://www.nli.org.il/ar/books/NNL_ALEPH002525014/NLI; زحالقة، ت. وآخ. (2006). الهوية. الناصرة، إسرائيل: مركز الإرشاد- الوسط العربي.

Zoabi, H. (2016). Women's And Feminist Organizations in The Palestinian Interior. *Israeli Issues Journal*, Women's And Feminist Movements Hub In Palestine, 73-84. زعبي، ه. (2016). المنظمات النسائية والنسوية في الداخل الفلسطيني. *مجلة قضايا إسرائيلية*، محور الحركات النسائية والنسوية في فلسطين، 73- 84.

❋ ❋ ❋